

مجموعة دله البركة
إدارة التطوير والبحوث

تجارة عن تراض مبادئ وممارسات

إعداد
د. عبد الستار ابو غدة
المستشار الشرعي ومدير إدارة التطوير والبحوث

تجارة عن تراض

مبادئ وممارسات

إعداد

د. عبد الستار ابو غدة

المستشار الشرعي ومدير ادارة التطوير والبحوث

الطبعة الأولى

١٤١٤هـ = ١٩٩٣م

حقوق الطبع محفوظة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا
ان تكون تجارة عن تراض منكم ﴾

سورة النساء الآية ٢٩

" ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم
به فأتوا منه ما استطعتم "

أخرجه البخاري ومسلم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه .

وبعد ، فقد احتل (حفظ المال) موقعه بين الضروريات الخمس التي قصدت الشريعة الى حفظها، كما جاء النص القرآني صريحا في بيان المنهج الصحيح لاجراء المبادلات بإقامتها على أسس متينة من حصول التراضي النقي عن الشوائب، وأن ما عداه هو أكل للمال بالباطل، ﴿ يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾ .

وإذا كانت الحاجة ماسة - بوجه عام - الى بيان الصيغ القوية للتبادل (أنواع البيوع المشروعة) ليتضح النهج لمن يزاول التجارة عن تراض ، كما أمر الله عز وجل، فإن مما يستحق التقديم (على خلاف المعتاد) التعجيل ببيان القيود، والاطار السليبي، أو بعبارة أخرى :

رسم منطقة الحمى التي لا يجوز الدنو منها، وذلك يتوافق مع ما تقرر من أن الأصل في المعاملات الاباحة، وينسجم مع المعرفة الاجمالية للمزاوئين للتعامل بماهية البيع ومقوماته من الصيغة التي ينعقد بها ومعظم أنواع البيوع التي تفي بأغراض الناس .. على أن العزم قائم لإعداد عمل مشابه عن النواع البيوع المشروعة بعونه تعالى .

وتأصيلا لاختيار العنوان الحالى لهذا الكتيب أورد عبارة لإمام الحرمين الجوينى يبين فيها ان عماد المعاملات هو التراضى، وان له معيارا شرعيا أبلغ من التراضى الصادر عن تواطؤ لتمرير المعاملة، فإنه لا بد من تحققه على النحو الذى رسمته الشريعة ليكون حقيقيا سليما من الشوائب (عيوب الرضا) .. قال إمام الحرمين :

" فأما القول فى المعاملات : فالأصل المقطوع به فيها اتباع تراضى الملاك، والشاهد من نص القرآن فى ذلك قوله تعالى ﴿ لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا ان تكون تجارة عن تراض منكم ﴾ .

فالقاعدة المعتبرة : ان الملاك مختصون بأملأكهم لا يزاحم أحد مالكا فى ملكه من غير حق مستحق .

ثم الضرورة تحوج ملاك الأموال إلى التبادل فيها فإن أصحاب الأطعمة قد يحتاجون إلى النقود، وأصحاب النقود يحتاجون إلى الأطعمة، وكذلك القول في سائر صروف المال، فالأمر الذى لا شك فيه تحريم التسالب والتغالب، ومد الأيدي الى أموال الناس من غير استحقاق .

فاذا تراضوا بالتبادل فالشرع قد يضرب على المتعبدین ضروبا من الحجر في كيفية المعاملات استصلاحا لهم، وطلبها لما هو الأحوط والأغبط . ثم قد يُعقل معاني بعضها، وقد لا يُعقل علل بعضها والله الخبير بخفايا لطفه فيها .

ثم لو تراضى الملاك على تعدى الحدود فى العقد لم يصح منهم التواطؤ والتراضى إذا بقيت تفاصيل الشريعة " .

هذا، وقد تحريت الاختصار على قدر من البيان يتكون به الامام لغير المختصين، والتذكرة للعالمين بذلك : فلم أذكر إلا ما تأكدت الحاجة اليه، وحاولت الايضاح ما وسعنى وأدرجت ما وقع الاختيار عليه من المبادئ والممارسات الممنوعة تحت الأسباب المؤدية الى منع

المعاملات (أسباب الفساد أو البطلان) من الجهالة أو
الغرر ... الخ وقد بلغت خمسة أقسام شمل كل واحد منها
سنة مبادئ أو تعاملات .

وبالرغم من الحرص على الاختصار فى المسائل الفقهية
والاختصار فى البيانات حرصت على بيان الدليل الشرعي
من آية أو حديث أو قاعدة شرعية مقررة، لبيان منازع
الفقهاء والإمام الى مستند ما تم اختياره من مذاهبهم، تحقيقا
للقصد وهو تقريب المعرفة الفقهية للمحتاجين اليها .
والله ولي التوفيق، والمادى الى سواء السبيل .

د. عبد الستار أبوغدة

الجهالة

الجهالة

- الجهالة.
- بيع ماليس عند الانسان .
- بيعتان فى بيعة .
- البيع بشرط .
- بيع الثياب .
- التوثيق .

الجهالة

عن ابي سعيد رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن استجار الأجير حتى يبين له أجره، أخرجه أحمد والنسائي .

وقال في شأن معلومية الصفقة المؤجلة التسليم (السلم) : " من اسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم " أخرجه البخارى ومسلم.

والجهالة من الشوائب التى تؤثر على ارادة العاقلين. واذا كانت الجهالة كثيرة (وتسمى الجهالة الفاحشة) فإنها تعتبر عيبا من عيوب العقد يؤدي لفساده اذا كان من عقود المعاوضات (المبادلات المتكافئة) . فلا بد من العلم بالمعقود عليه سواء في ذلك المبيع بتحديدده بما يميزه عن غيره او بيان صفاته أو مقداره، أو الثمن ببيان مقداره أو أجله اذا كان مؤجلا.

والحكمة في فساد العقد بوجود الجهالة فيه، أنه لا يتوافر التراضي المشروط في العقود، وذلك لأن الجهالة الفاحشة تؤدي الى النزاع، كما لو باع شاة من قطع، فإن المشتري يطالب بالاحسن والبائع يقدم الاسوأ، والشريعة تمنع كل ما يفسد العلاقات ويسبب المشكلات وتحصر على وضع الضوابط التي يستقر بها التعامل، وتحقيق مصالح الاطراف المختلفة .

وإذا أمكن ازالة الجهالة في مجلس التعاقد فإن العقد ينقلب صحيحا لانتفاء السبب الذي ادى لفساد العقد . كما أنه يستعان بالأعراف لدى التجار واهل الصناعات بديلا عن كثير من البيانات، لأن الاحالة الى العرف الصحيح والرجوع اليه، كثيرا ما تحقق المعلوماتية المشترطة في العقد .

وقد ينوب تحديد النتيجة والأثر المراد تحقيقه عن تحديد الأعمال المتعاقد عليها، ومن ذلك عقد الجعالة مع شخص لحفر بئر ماء (مثلاً)، وهو استئجار لتحقيق غاية مع كون مقدار العمل الذى سيؤديه غير معلوم . والسبب فى ذلك حاجة الناس الى مثل هذا العقد، وانتفاء النزاع بربطه بالنتيجة المستهدفة من العقد .

بيع ما ليس عند الانسان

أو بيع ما لا يملك

قال حكيم بن حزام رضى الله عنه قلت: يا رسول الله،
يأتيني الرجل يسألني البيع، ليس عندي ما أبيع، ثم ابتاعه
من السوق، فقال: لاتبع ما ليس عندك . أخرجه احمد وابو
داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

وقد ورد ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن
بيع ما ليس عند الانسان ورخص فى السلم.

والحالة الممنوعة هى أن يبيع فعلا ما ليس عنده ثم
يشترى السلعة ويسلمها . وهذا يجعل الربح حاصلًا بدون
ضمان، لأنه لا يخشى بقاء السلعة على ملكه وتعرضها
للتلف، فيتسلمها ويسلمها فوراً .

استثنى (السلم) من بيع ماليس عند الانسان، فهو مشروع كما فى الحديث المذكور سابقا . والسلم أو السلف هو بيع أشياء موصوفة وصفا دقيقا مع تحديد موعد تسليمها ويشترط فيه دفع الثمن فورا حتى لا يكون المبيع والثمن مؤجلين .

عن ابن عباس رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون فى الثمار السنتين والثلاث فقال : من اسلف فى شيء فليسلف فى كيل معلوم الى اجل معلوم، أخرجه البخارى ومسلم .

كما يشترط لصحة عقد السلم أن تكون المبيعات به موجودة عند حلول الاجل، وهو مفيد لمن يفتقدون الأموال للانفاق منها على الزراعة والصناعة لانهم يتسلمون الثمن فورا، وفى الوقت نفسه مفيد للمشتري

لحصوله على أسعار منخفضة بسبب تأجيل تسلمه
للمبيع .

ليس من الممنوع وعد البائع للمشترى الراغب فى
سلعة ليست متوافرة عند البائع بأنه سيشترىها وبيعها
اليه، لأن الوعد بالمبيع ليس بيعاً، فلا ينطبق عليه أنه بيع
ماليس عند الانسان . فاذا ملكها الواعد فعلاً قام ببيعها
للموعد وهذه الصيغة مستخدمة لدى البنوك الاسلامية
وتسمى: بيع المراجعة للأمر بالشراء .

بيعتان في بيعه

عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال : نهى النبى
صلى الله عليه وسلم عن بيعتين فى بيعه . أخرجه أحمد
والترمذى . وفى رواية عن ابى هريرة : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم « من باع بيعتين فى بيعه فله
أو كسهما أو الربا » أخرجه ابوداود والحاكم .
معنى أو كسهما : أنقصهما من حيث الثمن .

لهذه المعاملة تسمية أخرى وهى (صفقتان فى صفقة)
والصفقة هى العقد ... والصفقة تشمل البيع وغيره من
العقود، كالأجارة والقرض وغيرهما .

وللفقهاء فى تفسير (البيعتين فى بيعه) آراء متعددة، وكلها
من الصور الممنوعة شرعا، بصرف النظر عن الأصح منها
فى إطلاق هذا الاسم عليه، ومنها :

- إذا كان البيع بالأجل (وهو جائز شرعا مع زيادة الثمن عن البيع الحال) فالممنوع هو تحديد ثمنين فى حالة النقد وفى حالة التأجيل وإبرام العقد دون اختيار أحدهما بل يترك لمشئته كل من العاقدين .

- ان يشترط المتعاقدان فى العقد عقدا آخر كأن يقول أحدهما : بعتك دارى هذه بكذا على أن تؤجرنى دارك لمدة سنة بكذا ..

والممنوع انما هو اشتراط عقد فى عقد آخر اما اذا اشترط فى العقد شرط فيه مصلحة ولا ينافى مقتضى العقد فهذا جائز .

الحكمة من منع (البيعتين فى بيعه) بشتى التفسيرات : هى وجود الجهالة، وعدم استقرار التعامل للتردد فى الثمن أو فى الشيئين المعقود عليهما، وقد يرضى المتعاقدان أحدى الصفقتين دون الأخرى المربوطة بها، فيلغيانهما معا .

ويشبه هذا زواج الشغار، وهو ان يتزوج احد الرجلين
اخت الآخر على ان يزوجه اخته بدون مهر، وهو ممنوع
شرعا لما في ذلك من عدم الاستقرار في الزواجين لتعريض
احدهما للفسخ بسبب فسخ الزواج الآخر .

البيع بالشرط

عن عمرو بن العاص رضى الله عنه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح مالم يضمن ولا بيع ما ليس عندك " أخرجه الترمذي . وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه قلت : يا رسول الله، انا نسمع منك احاديث أفتأذن لنا بكتابتها؟ قال: نعم، فكان اول ما كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى أهل مكة : " لا يجوز شرطان في بيع واحد، ولا بيع وسلف جميعا .. " أخرجه النسائي.

فسر الامام محمد بن الحسن السلف والبيع بأن يقول شخص لآخر : ابيعك داري هذه بكذا على أن تقرضني كذا . وذلك لأن الانتفاع بالقرض هو من جملة الثمن حيث يكون منخفضا، والقرض هنا جر نفعا للمشترى المقرض، أو هو من جملة السلعة المبيعة إن كان المقرض

هو البائع . فهو وسيلة الى الربا الممنوع شرعا، وإن كان في الظاهر بيعا، فيحرم سدا للذريعة .

وقد جاء فى الحديث المذكور المنع من اشراط شرطين فى العقد الواحد، لأن فى ذلك اضطرابا فى التعاقد حين يوجد احد الشرطين دون الآخر، والحاجة تتحقق باشراط شرط واحد مما لا ينافى مقتضى العقد وفيه نفع معلوم للبائع او المشتري .

واذا كان الشرط من مصلحة العقد فهو جائز حتى لو تعدد، مثل ان يشترط تقديم رهن، ويشترط تقديم كفيل أيضا، أو يشترط الخيار، لحديث « المسلمون عند شروطهم إلا شرطا حرم حلالا أو احل حراما » .

بيع الثنيا

بيع الثنيا هو ان يبيع شيئا ويستثنى بعضه دون تحديد كاف، مثل ان يبيع اشجارا ويستثنى بعض الاشجار غير المعلومة فلا يصح البيع وقد ورد فى ذلك حديث رواه جابر رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم " نهى عن الثنيا الا أن تعلم " اخرجه مسلم والترمذى .

إذا كان المستثنى من المبيع معلوما صح البيع، مثل أن يستثنى شجرة معلومة من الأشجار التي يبيعها . وكذلك لو باع شيئا واستثنى منه جزءا شائعا كالربع أو الثلث فإنه بيع صحيح، للعلم بالمبيع فى اجزائه .

لقد وضع الفقهاء قاعدة لما يصح استثناءه، وهى أن كل مجاز ان يقع عليه التعاقد بانفراده يصح استثناءه

من الصفقة مثل ان يبيع قطيعا من الغنم ويستثنى شاة
معينة، ولا يصح استثناء ما لا يصح بيعه منفردا مثل :

أ/ بيع قطيع إلا شاة غير معينة .

ب/ بيع شاة واستثناء حملها .

هذا، ويجوز بيع شاة واستثناء بعض أعضائها كالرأس
والجلد والاكراع . لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما
خرج من مكة مهاجرا الى المدينة ومعه أبوبكر وعامر بن
فهيرة رضى الله عنهما مروا براعى غنم فاشتروا منه شاة
وشرطوا له سلبها أي جلدها وأكارعها وبطنها. والحكمة
فى ذلك أنه ليس كل الناس يمكنه الانتفاع بالجلد
والسواقط فجاز شراء اللحم دونها .

التوثيق

قال تعالى : (يا ايها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه، وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا تساموا أن تكتبوه صغيرا او كبيرا الى أجله ذلكم اقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى الا ترتابوا إلا ان تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها...) سورة البقرة الآية ٢٨٢

وعن العداء بن خالد بن هوذة قال : كتب لي رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا : (هذا ما اشترى العداء بن خالد بن هوذة من محمد رسول الله، اشترى منه (كذا) لا داء ولا غائلة ولا خبشة، يبع المسلم المسلم . اخرجه الترمذى وابن ماجه .

التوثيق كتابة الوثيقة بالمعاملة وخصوصا استحقاق الدين، أو الإبراء منه . وهو مطلوب فى البيع والاجارة والمشاركة وغيرها، خشية النسيان أو الضياع أو الجحود . وبالتوثيق ينقطع النزاع فيرجع للوثيقة عند الاشتباه لطول المدة ويعرف منها مقدار الحق وأجل الحق .. والتوثيق مندوب اليه فى المعاملات، وهو واجب فى الزواج بالتوثيق بالشهادة .

ويجب ان يتم التوثيق طبقا للشروط الشرعية من حيث أصل المعاملة وظروفها . كما يجب أن تكون الوثيقة مطابقة لواقع الحال، فلا يجوز كتابة خلاف الواقع أو إعداد وثائق (فواتير) مزدوجة، أو فيها زيادة لمآرب غير مشروعة .

الحكمة من التوثيق إثبات الحق المتنازع فيه أمام
القضاء، فالوثيقة تؤكد حق الدائن فيما له في ذمة المدين،
وهي تمنع المدين من الإنكار وبها يؤمن النسيان . وفي
المعاملات المعاصرة صور من التوثيق، كالأوراق التجارية
(الكمبيالات والسندات والشيكات) وخطابات الضمان،
والاعتمادات المستندية .

ويحرم تزوير الوثائق المثبتة للحقوق، للتوصل الى اخذ
مال الغير بدون حق وينطبق على هذا ما ورد من تهريب
شديد في تضييع الحقوق بالحلف كاذبا، عن ابن مسعود
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من
حلف على مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله وهو عليه
غضبان" قال عبد الله : ثم قرأ علينا رسول الله صلى
الله عليه وسلم مصداقه من كتاب الله عز وجل ﴿ ان
الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لاخلاق
لهم فى الآخرة، ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر
اليهم، ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم ﴾ سورة آل عمران - ٧٧.

الغرر

الغور

- الغور .
- بيع المنابذة والملامسة والحصاة .
- البيع قبل القبض .
- بيع الذهب والفضة والعملات بالأجل .
- بيع الكالئ بالكالئ .
- بيع الثمار قبل صلاحها .

الغرر

ورد النهي عن بيع الغرر في الحديث الذي رواه
ابوهريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع
الغرر. أخرجه مسلم .

ومعنى الغرر : المخاطرة وال تردد بين أمرين أحدهما
مقصود ومرغوب للعائد، والآخر على عكسه، وقد يقع
الشك في وجود الشيء أو في عاقبته كيف تكون، أو في
المقدرة على تسليمه، أو مقداره أو أوصافه ...

والغرر إما ان ينشأ عن صيغة العقد، أو عن طبيعة
المعقود عليه ...

يكون الغرر مؤثراً في إفساد العقد إذا توافرت فيه
أربعة شروط هي :

١ - أن يقع في عقد معاوضة، أي مبادلة تجارية، كالبيع والاجارة، فلا يصل الى كل من الطرفين ما قصد المبادلة عليه بسبب الغرر . أما الغرر في عقود التبرع فلا يؤثر .

٢ - أن يكون الغرر كثيرا . أما الغرر اليسير فلا يؤثر، لعدم خلو العقود عنه .

٣ - ان يكون الغرر في العقود عليه اصابة، فلو كان في توابعه لم يؤثر . فبيع الحمل مع امه جائز، أما بيعه وحده فلا يجوز، لأنه اذا لم يحصل بطل العقود عليه .

٤ - ان لا يكون للناس حاجة ماسة الى العقد المشتمل على غرر يسير . كعقد السلم والاجارة .

الحكمة من النهي عن بيع الغرر هي اختلال الرضا، بحيث يترتب على ذلك أكل المال بالباطل، وهذا مظنة العداوة والبغضاء : قال الامام النووي : النهي عن

بيع الغرر أصل من اصول الشرع يدخل تحته مسائل كثيرة
جدا .

من يبيع الغرر ما جاءت بشأنه نصوص خاصة،
ومنها ما دخل تحت عموم النهي في هذا الحديث . ومن
امثلتها : بيع ما سوف تثمره النخلة خلال سنين، ويسمى
بيع السنين، وبيع السمك في الماء، وبيع اللبن في الضرع .

بيع المنابذة

والملامسة والحصاة

عن ابى هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى عليه وسلم (نهى عن الملامسة والمنابذة) رواه البخاري .

وفى حديث آخر : نهى رسول الله صلى عليه وسلم عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر . رواه مسلم واحمد والترمذى .

وبيع الملامسة : لمس المشتري أو البائع سلعة من سلع مختلفة فيتم البيع دون أن ينظر اليها أو يقلبها .

وبيع المنابذة : طرح البائع سلعة من سلع فيلزم بها المشتري دون ان يقلبها أو ينظر اليها .

وبيع الحصاة : هو البيع بإلقاء الحجر دون تحديد للمبيع، بأن يقول المشتري للبائع : اذا نبذت اليك الحصاة فقد وجب البيع، أو يقول البائع للمشتري : لك من السلع ما تقع عليه حصاتك اذا رميت بها، أو يقول في شراء الاراضى : لك من الارض الى حيث تنتهى حصاتك.

هذه البيوع كانت معروفة فى الجاهلية، وهى قائمة على الغرر، اى التردد بين حصول المقصود وعدم حصوله، والراضى فيها غير متوافر لاستخدام وسائل لا تعبر عن ارادة العاقدين اذ يلزم البيع على ماتقع عليه الحصاة من الثياب مثلاً بلا قصد من الرامى لشيء معين وبلا تأمل ولا روية . وليس له أن يختار بعدئذ غيره . كما ان فيها جهالة لعين المبيع وهى تؤدى الى التنازع .

قال الفقيه ابن قدامة الحنبلى : كل هذه البيوع فاسدة، لما فيها من الغرر والجهل، ولا نعلم فيه خلافاً .

والمنع من هذه البيوع هو فى حالة وقوعها على
اللزوم، أما لو كان للمشتري الخيار فى انتقاء ثوب من
اثواب متساوية القيمة، أو سلعة من سلع عديدة قيمة كل
منها تماثل قيمة الأخرى، فلا يمنع هذا البيع مع هذا الحق
الممنوح للمشتري من البائع، لأن الرضا يتحقق بما يقع عليه
اختيار المشتري، ويسمى هذا : (البيع مع خيار التعيين) .

البيع .

قبل القبض

عن ابن عباس رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : " من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه " .

وقد تعددت الاجتهادات الفقهية فى اختصاص النهي ببيع الاطعمة (الأقوات والاغذية) او عمومه فى كل مبيع كما هو قول ابن عباس عقب روايته للحديث : ولا أحسب كل شيء الا مثله ، اي مثل الطعام فى الحكم ، وكما جاء فى الحديث الذى رواه حكيم بن حزام رضى الله عنه قال : قلت يا رسول الله انى أشتري بيوعا ، فما يحل لي منها وما يحرم علي ؟ قال : " اذا اشتريت بيعا فلا تبعه حتى تقبضه " . والمراد بالبيع : الشيء المبيع .

الحكمة في النهي عن ان يبيع الانسان ما اشتراه قبل ان يقبضه أن الشيء قبل قبض المشتري له لا يدخل في ضمانه، فاذا باعه قبل قبضه له نشأ الربح عن بيع شيء لم يضمه، وقد روى ابن عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضم، ولا بيع ما ليس عندك " اخرجه الترمذى .

ولأن الملك قبل القبض ضعيف، لاحتمال انفساخ العقد بتلفه، فيكون بيعه قبل قبض المشتري له لونا من الوان الغرر، لاحتمال عدم تمام الصفقة .

وهناك حكمة اخرى، بالنسبة للمنع من بيع الطعام قبل قبضه، وهي ان المنع يؤدي لتقليل تداول أيدي التجار للاغذية قبل وصولها للمنتفع بها، لكيلا ترتفع اثمانها دون اى اضافة ويتضرر المشترون لها لسد حاجتهم بها .

القبض كما يكون بأخذ الشيء باليد، فإنه يحصل
بوسائل أخرى حسب طبيعة الشيء :

- فالنقلات تقبض بالحيازة بالكيل او الوزن او العدد،
أو بتسلمها جزافا (جملة) .

- والعقار يقبض بالتخلية بينه وبين المشتري ليتمكن من
التصرف، وذلك بتسليم المفتاح بعد تفريغه مما يخص
البائع .

- والمبالغ النقدية يحصل قبضها بالأخذ، أو بالقيد فى
حسابات البنوك اذا كان يترتب على القيد امكانية
التصرف .

- والبضائع المحفوظة فى مخازن عمومية تقبض بتسليم
شهادات التخزين او المستندات التى تخول المشتري
الحصول عليها ...

بيع الذهب

والفضة والعملات بالأجل

عن ابي سعيد الخدري رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تبيعوا الورق بالورق (الفضة بالفضة) إلا مثلاً بمثل ، ولا تُشِفُوا (تزيدوا) بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها شيئاً غائباً بناجز " اخرجہ البخارى ومسلم وفى رواية " فاذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم على ان يكون يدا بيد " .

بيع الذهب والفضة والعملات بعضها ببعض يسمى (الصرف) أو (المصارفة) وهو جائز شرعاً سواء كان للحاجة الى النوع الذي ليس عند المشتري ، أو للتجارة وتحصيل الربح ، مع مراعاة الشروط الشرعية للصرف وهي :

أ - إذا بيع الجنس بجنسه وجب التماثل، كما يجب
ايضا التقابض .

ب- إذا بيع الذهب بالفضة، أو بيع الذهب أو الفضة
بإحدى العملات، أو بيعت عملة بأخرى الريال بالجنيه
مثلا، فإنه يجوز التفاوت في المقدار أي كمية البدلين،
ولكن يجب التقابض بين المتصارفين في المجلس قبل ان
يفترقا .

واتفق الفقهاء على تحريم بيع الذهب أو الفضة أو
العملات بالنسيئة (الأجل)، فلا يجوز إبرام العقد على
شيء من ذلك مع تأخير تسليم البدلين أو احدهما، بل
يجب ان يقرن العقد بالتقابض يدا بيد .

كذلك لا يجوز المواعدة على الصرف اذا كانت تحمل
معنى الالتزام .

وكما لا يجوز الأجل فى عقد الصرف (بيع العملات) لا يجوز وجود خيار الشرط (أى حق الفسخ خلال مدة) لأنه يترتب عليه تأخير لزوم العقد، وتأجيل التقابض للبديلين .



والحكمة فى تحريم بيع الذهب أو الفضة أو العملات بالأجل، أو مع تأخير التقابض هي ان التأخير يعتبر ذريعة الى ربا النسيئة . والأثمان سواء بالخلقة (الذهب والفضة) أم ما أخذ حكمها (العملات النقدية) هي وسيلة للتبادل، فيجب وقوع التبادل الفوري .. ويراعى فى ذلك ما جرى العرف على اعتباره قبضا، كالقيود المصرفية، مع التسامح فى التأخير الذى يحصل بسبب عمليات التحويلات المصرفية، وقد اعتمدت ذلك مقررات انجاءم الفقهية .

بيع الكالى بالكالى

روى ابن عمر رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالى بالكالى، وقال : هو : "النسيئة بالنسيئة" أخرجه البيهقى .

والكالى هو الدين، وسمي بذلك لأنه متأخر، لتأجيل تسليمه عند العقد . وبيع الكالى بالكالى هو بيع الدين بالدين، ويطلق عليه ايضا : بيع النسيئة . ومعنى النسيئة التأخير ايضا .

مثاله : أن يشتري شخص سيارة، وتجري المبادلة بين الثمن الذي يثبت فى ذمته وبين دين للمشتري ثابت فى ذمة شخص آخر غير البائع فيكون قد باع ديناً عليه بدين له، فقد يتمكن البائع من قبضه وقد لا يتمكن .

الحكمة فى النع من بيع الدين بالدين هي وجود
الغرر، لأن الدائن لا يقدر على تسليم المعقود عليه لأنه فى
الذمة . والغرر هنا كثير لأن البدلين (المبيع والضمن) دينان
فى الذمة . ولذلك اشترط فى بيع السلم تعجيل الضمن
ليبقى المؤجل هو المبيع فقط .

من بيع الكالئ بالكالئ يوع المستقبلات التى تسمى
عقود الفيو تشر لأن تسليم البدلين فيها مؤجل إذ لا يعجل
الضمن كالسلم بل يدفع جزء يسير منه ..

استثنى فقهاء الحنفية من بيع الدين لغير من عليه
الدين - الممنوع شرعا - ثلاث حالات جائزة وهي :

١ - إذا سلط الدائن دائنه على قبض الدين على شخص ثالث واستيفاء حقه عليه، فيكون وكيلا قابضا للموكل، ثم لنفسه .

٢ - الحوالة، بأن ينقل دينه من ذمة شخص الى ذمة شخص آخر .

٣ - الوصية، بأن يوصى لشخص بتملك ديونه لدى الغير بعد الموت .

اما بيع الدين الى المدين نفسه فقد اجازته الحنفية، لأن المانع هو العجز عن التسليم، وهو فى هذه الحالة غير محتاج اليه لأن المبيع فى ذمة المشتري اصلا .

بيع الثمار قبل صلاحها

عن ابن عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، نهى البائع والمبتاع . وفى رواية لأنس رضى الله عنه نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، وعن بيع النخل حتى يزهر . قيل : ما (يزهر) ؟ قال : يحمار أو يصفار . وكان ابن عمر اذا سئل عن صلاح الثمار يقول : تذهب عاقتها . أي الآفات الزراعية التى تلفها لضعفها . وجاء فى رواية اخرى لأنس : نهى عن بيع العنب حتى يسود، وعن بيع الحب حتى يشتد . اخرجه البخارى ومسلم

وقد بينت احدى الروايات الحكمة من منع هذا البيع، بقوله صلى الله عليه وسلم : أرأيت اذا منع الله الثمرة بم يأخذ احدكم مال أخيه، وفى رواية : بم يستحل مال صاحبه .

قال ابن المنذر : اجمع اهل العلم على القول بجملة
هذا الحديث . وللفقهاء تفسيرات واجتهادات من شأنها
توضيح العمل بهذه الاحاديث، حيث فسروا (بدو
الصلاح) بأنه الأمن من العاهات وفساد الثمار. او ظهور
مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون عادة، واما ما يتلون
فهو بأن تأخذ الثمرة في الحمرة والسواد والصفرة . ومن
الواضح أن (بدو صلاح الثمار) هي مرحلة لاحقة لظهور
الثمار فلا يكفي ان ينعقد الثمر حتى يشتد ويظهر
صلاحه .

لا يجوز بيع الثمار قبل بدو صلاحها حتى لو شرط
ترك الثمار على الشجر حتى تنضج لأنه شرط يؤدي الى
شغل ملك الغير، ولوجود الغرر، لاحتمال صلاح الثمار
وعدم صلاحها إلا بعد زمن طويل .

هناك صور مستثناة من هذه البيوع الممنوعة، ومنها :

- لو باع الثمر قبل بدو صلاحه، بشرط قطعه فى الحال، يجوز لأنه بذلك تتم الصفقة ويتفنى الغرر، وربما تقتصر حاجة المشتري على هذه المرحلة، لان المنع كان خوفاً تلف الثمار قبل اخذ المشتري لها وهذا مأمون فيما يقطع فى الحال .

- اذا بدا صلاح الثمار، لكن لم يكتمل نضجها، وشرط المشتري على البائع تركها على الشجر حتى ينتهي عظمها فهذا جائز، لأن شرط بدو الصلاح قد تحقق، والترك فى هذه الحالة يحصل لفترة قصيرة فلا يتضرر البائع.

الربا

والكسب الخبيث

الربا والكسب الخبيث

- الربا .
- بيع العينة
- بيع المحرمات او وسائلها .
- كسب المال بالمقامرة (الميسر) .
- الرشوة .
- البيع وقت الجمعة .

الربا

عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال " هم سواء " أخرجه مسلم .

وعن عبادة بن الصامت رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : الذهب بالذهب مثلاً بمثل والفضة بالفضة مثلاً بمثل ... (الى ان قال)، فمن زاد أو ازداد فقد أربى، يبعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدا بيد ... وفى رواية : " فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم يدا بيد " أخرجه مسلم . وفى رواية اخرى : " لا بأس ببيع الذهب بالفضة والفضة اكثرهما يدا بيد، واما النسيئة فلا " أخرجه ابو داود .

معنى الربا فى اللغة الزيادة، ومعناه شرعا: فضل خال
عن العوض المشروط فى المعاوضة . وهو ينقسم الى :

– ربا الفضل وهو الزيادة فى مقدار احد البدلين
المتماثلين، وغالبا تقع هذه المعاملة عند جودة أحد البدلين .
والطريقة المشروعة هى بيع الرديء بالنقود، وشراء الجيد
بها حسب الثمن المتفق عليه .

– ربا النسيئة، وهو الزيادة فى الدين نظير التأجيل،
وكان الدائن فى الجاهلية يقول للمدين : (زدني انظرك)
أي أخر الأجل لقاء الزيادة . أو يقول: (أتقضي أو تربى) .

– ربا القرض، وهو النفع الذى يشترطه المقرض على
المقرض، بزيادة المبلغ المسرد، أو بمنفعة مع المبلغ .
والقاعدة فى ذلك ان كل قرض جر نفعاً للمقرض فهو ربا.

الربا في الانواع الثلاثة محرم شرعا، وقد ثبت تحريمها بالقرآن والسنة واجماع الفقهاء وهو قائم على الظلم لأن المتعامل بالربا لا يتحمل المخاطرة إذ ينفرد بها المقرض ومع ذلك يحصل المقرض على زيادة عن اصل ماله . قال الله تعالى (واحل الله البيع وحرم الربا) وقال (وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فآذنوا بحرب من الله ورسوله، وان تبتم فلكم رؤوس اموالكم لا تظلمون ولا تُظلمون)

والربا مدمر لاقتصاد الامة، لأن فيه تعطيلا لطاقات الاستثمار المنتج، وزيادة فى أعباء الآخرين دون المبادلة المتكافئة فى السلع والمنافع، وهو يخرج النقود عن دورها الاقتصادى فى انها وسيلة للتبادل ومعيار للقيم فيجعلها سلعة بذاتها ..

والفوائد البنكية هي من ربا القرض، و ربا
النسيئة، وهي محرمة، والبديل الاسلامي عنها هو
المشاركة في الربح الناتج عن استثمار الأموال مع تحمل
المخاطرة، وهو ما قامت لأجله البنوك الاسلامية .

بيع العينة

عن ابن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا ضن الناس بالدينار والدرهم، وتبايعوا بالعينة، واتبعوا أذناب البقر، وتركوا الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلاء فلا يرفع حتى يرجعوا دينهم " وفي رواية " سلط الله عليهم ذلا لا ينزعه حتى يرجعوا الى ربهم " أخرجه أحمد في مسنده، وابو داود في سننه .

ومعنى العينة فى اللغة : السلف والتأجيل، وسمى هذا البيع بالعينة لأن الغرض منه تحصيل مال بأجل مع الزيادة . ويرى بعض الفقهاء أنه سمي كذلك لأن العين تسترجع . وهو بيع شخص سلعة بثمن مؤجل ثم قيامه بشرائها من المشتري نفسه بثمن حاضر أقل . فتعود السلعة الى مالكها الأول ويستقر الدين في ذمة المشتري مع الزيادة لقاء الأجل .

هذا البيع حرام، لأنه حيلة الى الربا مع ظهوره في صورة البيع لأن نتيجته أخذ مال حاضر بمقابلة مال مؤجل أزيد منه ولذلك يقول عنه ابن عباس رضى الله عنه : أرى مائة بخمسين بينهما حريرة، أي قطعة من الحرير جعلها الطرفان موضوعا للبيع بحسب الظاهر، مع قصد هما الاقتراض بفائدة تحت ستار هذه المعاملة الصورية . ويستند تحريم بيع العينة أيضا الى قاعدة (سد الذرائع) أي منع الوسائل المؤدية للمحرمات، لأنه وسيلة الى المراجعة . وإبطال هذا البيع هو مقتضى القاعدة الشرعية العامة بأن العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني .

قال محمد بن الحسن صاحب الامام ابي حنيفة : " هذا البيع في قلبي كأمشال الجبال، اخترعه أكلة الربا " . والحكمة التشريعية في تحريمه هي نفس المعنى الموجود في الربا من انتفاء المخاطرة وتحصيل المال بدون جهد أو نفع

حقيقى للاقتصاد، ولذا أشار الزيلعي الى انه من ربح مالم
يضمنه الانسان، لأنه استرجع العين دون مخاطرة بضمنها .

ولايتحقق بيع العينة لو وقع البيع الثاني على ثمن
مماثل للأول أو بأكثر من ثمن الآجل، وكذلك لو تغيرت
السلعة بمرور الزمن وتغير الاسعار، أو طرأ على السلعة
نقص، لأنه ليس فى هذه الحالات ذريعة الى الربا

بيع

المحرمات أو وسائلها

قال الله تعالى : (حرمت عليكم الميتة، والدم، ولحم
الخنزير وما أهل لغير الله به) سورة المائدة الآية ٣ .
وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : " ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير
والاصنام فقييل : يارسول الله، ارأيت شحوم الميتة، فإنها
يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس ؟
فقال : لا هو حرام " . أخرجه البخاري

وعن ابي مسعود عقبة بن عمرو رضى الله عنه قال :
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب،
ومهر البغي، وحلوان الكاهن . أخرجه البخاري
والمراد بالكلب ما كان لغير الحراسة أو الصيد ..

لهذه النصوص الشرعية أورد الفقهاء بين شروط صحة البيع أن يكون المبيع متقوما . والتقوم معناه إباحة الانتفاع أي ان يكون للشيء قيمة في نظر الشرع . فإذا كان للشيء منفعة محرمة فإنه ليس محلا للتعاقد عليه . لأنه اذا كان حرام الاستعمال فإنه يحرم تملكه، لما في ذلك من التعاون على الاثم والعدوان، ومقتضى التحريم هو الاجتناب بشئى الصور ...

عن تميم الداري رضى الله عنه قال النبى صلى الله عليه وسلم : " لا يحل ثمن شيء لا يحل اكله وشربه " اخرجه الدارقطني .

وكما يحرم بيع المحرمات، يحرم ايضا بيع ما هو وسيلة اليها، وذلك كبيع السلاح لمن يعلم انه يستخدمه فى جريمة، وبيع العنب لمن يصنعه خمرا، لأن تلك المعاملات ذريعة الى الفساد . والواجب على المسلم إنكار المنكر، وليس له المعونة عليه .

ومن هذا القبيل بيع وشراء الاموال المسروقة أو
المغصوبة، لأن في ذلك اشتراكا مع السارق أو الغاصب في
جرمته وإخفاء لمعاملها . عن ابي هريرة رضى الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من اشترى سرقة وهو
يعلم فقد شرك في عارها " . اخرجہ الحاکم وصححه .

كسب المال بالمقامرة

(الميسر)

قال الله تعالى (انما الخمر والميسر والأنصاب
والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم
تفلحون) سورة المائدة الآية ٩٠

والميسر هو القمار، قال ابن عمر وابن عباس رضى
الله عنهما : الميسر هو القمار كانوا يتقامرون فى الجاهلية
الى ان جاء الاسلام فنهاهم الله عن هذه الأخلاق القبيحة .
والقمار هو الحصول على المال بوسيلة تعتمد على المصادفة
لظهور رقم معين أو نحو ذلك . وهو من وجوه الكسب
الخبث ومن أكل المال بالباطل . قال الله تعالى (يا ايها
الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) سورة
النساء الآية ٢٩ .

قال ابن كثير فى تفسير الأموال المأكولة بالباطل :
هى المكاسب غير الشرعية، كأنواع الربا والقمار .

المقامرات كلها حرام، سواء كانت على وجه اللعب
والتسلية، أم للحصول على المال، أم فى السباقات التى
يراهن فيها المؤيدون لكل فريق، أو ما يلتزم بدفعه كل
متسابق للآخر، بحيث يخسر أو يربح، اذ يصبح بذلك نوعا
من المقامرة . وكذلك من القمار المحرم اليانصيب الذى
تطرح اوراقه للحصول عليها بجمال طمعا فى تحصيل
المبالغ المخصصة لفئة من المتعاملين بذلك . قال ابن الاثير:
كل شيء فيه قمار (اى منافسة على مال) فهو من الميسر،
حتى لعب الصبيان بالجوز.

ليس من القمار (أو الميسر) ما يقدمه طرف ثالث
من غير المتنافسين لمن يفوز فى السباق والمسابقات الثقافية
.. لأنه فى هذه الحالة يكون من قليل الجوائز التشجيعية،
فليس فيه معنى المقامرة بأن يخسر أو يربح وإنما هي هبة ممن
يرغب فى الحث على الموضوع المتنافس عليه، سواء كان
من ولي الأمر أو من غيره .

وكذلك تجوز الهدايا التي تعطى من الباعة لترويج
بضائعهم، اذا كانت تقدم بدون مقابل مستقل من المشترين
للحصول على الهدية، وهي هبة يرتبط الحصول عليها
بالشراء لسلعة معينة .

الرشوة

عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال : (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي والرائش) أخرجه الحاكم والزار واحمد والطبرانى .

الرائش : هو الذي يتوسط بين المرتشي والراشي.

تشمل الرشوة كل ما يعطيه الشخص لغيره لابطال حق، او لاحقاق باطل . سواء اعطيت للحاكم ليقضى لصالح الراشي، أو للشاهد ليشهد بالباطل، أو اعطيت للموظف ليفضل الراشي على غيره، أو أعطيت للعاملين فى شركة أو متجر لمراعاة العميل على حساب مصالح الشركة

الرشوة محرمة، فلا يجوز طلبها، ولا بذلها لمن يطلبها، ولا قبولها من الراشي ولو لم يسبقها طلب . كما يحرم التوسط بين الراشي والمرتشي للسعى فى التوفيق بينهما لأن

عمله هذا معونة على الاثم . قال الله تعالى : (ولا تأكلوا
اموالكم بينكم بالباطل، وتدلو بها الى الحكام لتأكلوا فريقتا
من الناس بالاثم وانتم تعلمون) سورة البقرة الآية ١٨٨

وقد سمي الله الرشوة (سحتا) أي كسبا خبيثا يهلك
صاحبه، وذم بعض اليهود بأنهم (أكالون للسحت) .
وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابن اللثبية على جمع
الزكاة فلما رجع ومعه الزكوات وبعض الهدايا قال : هذا
لكم وهذا اهدي الي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ما
بال عامل نبعثه فيجي فيقول : هذا لكم وهذا اهدي الي،
ألا جلس في بيت امه فينظر أيهدى اليه أم لا . والذي
نفس محمد بيده لا نبعث احدا منكم فيأخذ شيئا إلا جاء به
يوم القيامة يحمله على رقبة .. أخرجه البخاري ومسلم .

يستثنى من التحريم حالة الاضطرار، فيما إذا عجز
الشخص عن تحصيل حقه الثابت شرعا وليس لديه حجة او
مقدرة على تحصيله ولا يمكنه الاستعانة بمن يوصله اليه
فيجوز له دفع ما يرد به الظلم عن نفسه او يوصله الى
حقه . ويقع الاثم على الآخذ، دون المعطى، وقد ورد ان
عبد الله بن مسعود رضى الله عنه اعتقل فى الحبشة بدون
وجه حق، فرشى بدينارين حتى خلى سبيله، وقال : ان
الاثم على القابض لا على الدافع .

ويجب على من وصلت اليه رشوة أن يردها
لاصحابها واذا تعذر ذلك يتخلص منها بصرفها في المصالح
العامة، لأنها كسب خبيث . وفى الرشوة عقوبة تعزيرية
مفوضة الى الحاكم بما يراه رادعا عنها ..

البيع

وقت الجمعة

قال الله تعالى : (يا ايها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع، ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون) سورة الجمعة الآية ٩ . والأمر في هذه الآية بترك البيع عند السعي الى الجمعة هو نهى عن البيع الذي يقع في هذه الحالة .

والمراد بالنداء للجمعة هو الأذان الأول على المنارة، لأنه هو الذى يجب السعي عنده الى المسجد، والنهى اشد عند النداء الثاني بين يدي الخطيب . ويستمر النهى عن البيع حتى الفراغ من الصلاة وبدل على ذلك قوله تعالى في الآية التالية : (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون، وإذا رأوا تجارة أو هوا انفضوا اليها وتركوك قائما قل ما

عند الله خير من اللهو ومن التجارة والله خير الرازقين (سورة الجمعة الآيتان ١٠ - ١١ .



والنهي عن البيع وقت النداء للجمعة هو للتحريم ويأثم بذلك البائع والمشتري . ويشمل هذا النهي جميع العقود من الاجارة والشركة والنكاح وغيرها كما يشمل مزاولة الصناعات والمهن .

ويجب عند سماع النداء ترك كل ما يشغل عن الجمعة، كالأكل والكتابة والمساومة والمناذاة على السلعة، وكذلك ترك الاشتغال بعبادة اخرى كما يحرم المكث في بيته إذ تجب المبادرة الى المسجد الجامع .

وحكم العقود التي أبرمت عند النداء الى الجمعة
صحيحة، لأن النهي لمعنى فى غير البيع خارج عنه وهو
ترك السعي، فكان البيع فى الاصل مشروعاً جائزاً لكنه
اتصل به امر غير مشروع . وذهب بعض الفقهاء الى ان
البيع يفسخ، أو لا ينعقد أصلاً .

والحكمة من النهى عن البيع ونحوه منذ النداء
للجمعة هي التفرغ عن الشواغل عن تلك العبادة التي فيها
ذكر الله والموعظة والتعلم وهي تمثل التجمع الاسلامي
الاسبوعي، وذلك لأن التشاغل عنها يؤدي لتركها، وقد
ورد فى الترهيب من ترك الجمعة ما رواه كعب بن مالك
رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
: " لينتهين أقوام يسمعون النداء يوم الجمعة ثم لا يأتونها
أو ليطعن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين ".
أخرجه الطبراني فى المعجم الكبير .

وعن ابن مسعود رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم يتخلفون عن الجمعة : لقد هممت أن آمر رجلا يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم . أخرجهم مسلم

وعن ابي سعيد الخدري رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليسع الى الجمعة، ومن استغنى عنها بلهو أو تجارة استغنى الله عنه، والله غنى حميد . أخرجهم الطبراني .

الغبين

الغبين

- الغبن الاستغلالي .
- تلقى الركبان .
- بيع الحاضر للبادي .
- النجش .
- مخالفة التسعير .
- الاختكار

الغبن الاستغلالي

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " غبن المسترسل حرام " وفي رواية : " غبن المسترسل ظلم " اخرجه الطبراني . المسترسل : المستسلم للبائع .

الغبن فى اللغة : النقص، والخذاع فى البيع والشراء، ومعناه عند الفقهاء : عدم التكافؤ بين قيمة البديلين فى عقد المعاوضة . والغبن نوعان : غبن كثير، وغبن يسير . والغبن الكثير ويسمى (غبنا فاحشا) هو ما لم تجربه عادة الناس، أو ما يتجاوز اكبر تقويم للسلعة من ذوى الخبرة . وقدره بعضهم بما يزيد عن الثلث، والغبن اليسير عكسه، ولا أثر له على العقد، ولا يطالب من وقع عليه غبن يسير بالتعويض، وذلك لكثرة وقوعه فى المعاملات وصعوبة التحرز عنه .

الغبن الفاحش لا يترتب عليه اى حق للمغبون اذا
كان عالما بالغبن اثناء التعاقد، فاذا علم وسكت فالعقد
نافذ، لحصول الرضا منه .

واما ان كان المغبون غير عالم بالغبن فانه يثبت الخيار
(حق الفسخ) فى الحالات التالية التى يوجد فيها مع الغبن
تغيرير بالمشتري :

أ - اذا كان المشتري مسترسلا، أى مستسلما للبائع
جاهلا بضمن السلعة .

ب- اذا قال المشتري للبائع : بعنى كما تبيع الناس،
فباعه بأزيد من ذلك .

ج- اذا كان الشراء لصالح قاصر أو مفلس .

أما الغبن الفاحش الخالي عن التغيرير فإنه لا يترتب عليه الخيار للمغبون، لأن نقصان قيمة السلعة مع سلامتها من العيوب لا يمنع لزوم العقد، والمشتري هو المفرط في ترك التأمل . مع كراهة هذا الغبن .

وهناك من الغبن نوع يترتب عليه الحق في تعديل السعر، وهو ما يقع في بيع الأمانة التي يحدد فيها الثمن بحسب ما اشتراه البائع أو بالتكلفة وهو بيع التولية، أو مع الربح وهو بيع المراجعة، فإذا ظهرت خيانة في بيان ذلك فإن الغبن يلغى ويصحح الثمن .

تلقى الركبان

عن ابن عباس رضى الله عنه قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تتلقى الركبان " أخرجه مسلم فى صحيحه . وفى رواية : " لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه ، فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار " .

والمراد بالركبان هم القادمون الى البلد ، والتلقى هو الخروج الى خارج البلد لشراء الارزاق المجلوبة اليه قبل ان تهبط الى الاسواق . ومعنى الجلب : الاشياء المجلوبة الى البلد من خارجه .

والحكمة فى النهي عن الشراء بتلقى الركبان منع الغبن والاضرار . لأن المتلقين للركبان ربما غبنوهم غبنا فاحشا بشراء السلع منهم بأثمان بخسة مستغلين جهلهم بالاسعار ، وربما أضر ذلك بالبلد أيضا لأن الركبان اذا

وصلوا البلد باعوا امتعتهم فورا، والذين يتلقونهم لا
يبيعونها بسرعة ويتربصون بها أسعارا مرتفعة .

والمقصود بالخيار الذي اثبتته الحديث للراكب المتلقى
هو إعطاؤه حق فسخ الصفقة اذا دخل السوق وعرف انه
قد غبن . على ان العقد هنا صحيح لأن النهي ليس لمعنى
خاص بالبيع نفسه بل لما قد يقع فيه من الخديعة، وهي حالة
يمكن استدراكها بإثبات الخيار للمغبون .

بيع الحاضر للبادي

عن ابن عباس رضى الله عنه قال نهى الرسول صلى الله عليه وسلم ان نتلقى الركبان وان يبيع حاضر لباد .
ف قيل لابن عباس : ما قوله (حاضر لباد) ؟

قال : لا يكون له سمسارا . أخرجه مسلم

معنى السمسرة هو التوسط بين البائع والمشتري
بأجرة معلومة، لتسهيل الصفقة ، وهي جائزة شرعا .
والممنوع منها هو ما كان بين البادى واهل الحضر .

الحكمة من النهى عن ان يتولى الحاضر (أي المقيم بالبلد) عملية بيع ما يجلبه البادى (أى القادم من البادية أو القرى) الحكمة هى دفع الضرر عن الناس، لأن توسط شخص بين الحاضر والبادى يؤدى الى زيادة الاسعار عما

كان البادي مستعدا للبيع به . قال النبي صلى الله عليه وسلم " دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض " . أخرجه مسلم

اما السمسرة بين الحاضر والحاضر فليس فيها ضرر لأن الاسعار معلومة للطرفين . ولا تؤدي السمسرة هنا الى ارتفاعها و حدوث الغلاء بل تقرب وجهات نظر الطرفين لتمام الصفقة وهي عمل نافع لهما وللسمسار لأن كثيرا من الناس لا يعرف طرق الوصول الى شراء وبيع واستئجار ما يرغبون فيه وقد اصبح للسمسرة في العصر الحاضر اهمية كبيرة في التجارة والاسواق المالية .

النجش

عن ابي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا تناجشوا) .

وعن ابن عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم (نهى عن النجش) . اخرجه البخارى ومسلم

معنى النجش، والتناجش : الاثارة يقال : نجش الطائر : اذا اثاره من مكان ليصيده . ويأتى أيضا بمعنى الاستتار ، لأن ما قصده الناجش مستور .

يحصل النجش المنهي عنه شرعا بأن يزيد شخص في ثمن سلعة معروضة للبيع ليس له حاجة بها وذلك ليخدع غيره فيظن أنها تساوى ذلك الثمن فيغتر بهذه المساومة التي لم تحصل لرغبته فى الشراء، ولكن للتغريب قاصدا من ذلك نفع البائع على حساب إلحاق الضرر بالمشتري . وكذلك يتحقق النجش بمدح السلعة بما ليس فيها بقصد

ترويجها فهو كما لو زاد في ثمنها لتوريط المشتري . وغالبا ما يكون الناجش متواطئا مع البائع أو يكون البائع عالما بالناجش ويسكت ليغتر المشتري . ويكثر النجش في حالات المزايدة حيث يطرح بعض الاشخاص سعرا وليس في نيته الشراء .

الحكمة في المنع من النجش وتحريمه ما فيه من الخداع والتدليس، ولذلك يثبت الخيار لمن اشترى السلعة بتأثير النجش، فله الحق في أن يوافق على الصفقة أو يفسخها . اما العقد في ذاته فهو صحيح، وذهب بعض الفقهاء الى إبطاله أصلا .

اعطاء الخيار للمشتري بسبب النجش مشروط بأن تكون الزيادة في قيمة السلعة متجاوزة لقيمتها في السوق .. وهذا مع اتفاق جميع الفقهاء على تحريم النجش وتأثير الناجش بل استدل بعضهم لجواز لعنه بحديث رواه الطبراني : الناجش آكل ربا خائن ملعون .

مخالفة التسعير

التسعير: تقدير ولى الأمر سعرا معلوما وإجبار الباعة على التزامه .

والأصل عدم التسعير وإطلاق الحرية للباعة فى البيع بما يقع عليه التراضى، لقوله تعالى : (ياأيها الذين آمنوا لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل إلا ان تكون تجارة عن تراض منكم) سورة النساء الآية ٢٩

وروى انس رضى الله عنه أنه غلا السعر فى المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الناس: يا رسول الله، غلا السعر فسعر لنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ان الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق، إني لأرجو أن ألقى الله وليس احد منكم يطالبني بمظلمة فى دم ولا مال) . أخرجه ابو داود والترمذى . وهذا الحديث هو للحالة التى لا يصل فيها الغلاء الى مستوى ضار .

- وهناك حالات يحق فيها لولي الأمر التسعير، درءا للضرر عن الجماعة، وهي :
- مجاوزة اسعار الاطعمة للقيمة بشكل غير مألوف .
 - احتكار التجار للسلع، فيجبر اصحابها على البيع بسعر يحدده ولي الأمر .
 - انحصار بيع بعض السلع بفئات مخصوصة ومنع غيرها، فتحدد الاسعار منعا للتحكم .
 - تواطؤ التجار على البيع بسعر يحقق ربحا فاحشا .

ففي هذه الحالات يجوز التسعير، لما فيه من صيانة حقوق الناس وصلاح أمرهم ودفع الضرر عن جماعتهم، بالرغم من تأثير ذلك على التجار، لأن درء الضرر العام مقدم على درء الضرر الخاص .

ينطبق جواز التسعير فى التجارة على الصناعة أيضا،
فإذا امتنع الصناع عن العمل إلا بسعر مرتفع جدا عن اجر
المثل، فإن لولي الأمر تسعير الأجور، حماية للناس من
الظلم .

وحكم البيع المخالف للتسعير أنه صحيح، ولكن لولي
الأمر تعزيز من خالف التسعير، لوجوب الطاعة فى
المعروف بما يحقق مصلحة المجتمع .

الاحتكار

معنى الاحتكار هو امتلاك السلع في وقت الغلاء وحبسها لبيعها عند اشتداد الحاجة، واحتكر لا يستجيب لمطالبات السوق، بل يدخر الأشياء رغم دواعي بيعها بربح معقول، و ينتظر تقلب الاسواق ليحقق من بيع ما ادخره ارباحا كبيرة، من غير مبالاة بما يلحق الناس من الضرر بحبس الأشياء عنهم، وكثيرا ما ي تلف المحتكرون كميات كبيرة مما احتكروه للتحكم بالسوق ورفع الاسعار .

وروى معمر بن ابي معمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من احتكر فهو خاطئ " اخرجه مسلم وابو داود والترمذى .

وروى معقل بن يسار رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من دخل فى شيء من اسعار

المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله أن يقعه به بعض
من النار يوم القيامة. أخرجه أحمد والطبراني .



وللفقهاء آراء متعددة في تفسير الأشياء التي يعتبر
حبسها احتكاراً، فبعضهم خص ذلك بالأقوات (المواد
الغذائية)، وبعضهم عممه في كل شيء من الأقوات
وغيرها من سائر السلع التي يلحق الناس بحبسها ضرر .



إذا علم ولي الأمر بوقوع الاحتكار فإنه يأمر المحتكر
بإخراج ما احتكره وعرضه في السوق لبيعه، فإن امتنع
أجبره، أو تولى بيعه عنه وأعطاه مثله عند وجوده أو قيمته،
وذلك لأن الاحتكار فيه تسلط على الأسواق وله آثار
سلبية على الاقتصاد فهو يهدد حرية التجارة، ويسد أبواب
الفرص أمام الناس ويقتل روح المنافسة .

التدليس

التدليس

- التدليس والتغريير والغش .
- بيع المعيب .
- التطفيف فى الكيل أو الوزن .
- البيع على بيع الغير والسوم على سوم الغير .
- المماطلة والتفليس الكيدي .
- التحايل فى زكاة التجارة وغيرها.

التدليس والتغريير والغش

عن ابي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من غشنا فليس منا " أخرجه مسلم .
وعن ابن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما فى بيعهما، وان كتما وكذبا محقت بركة بيعهما". أخرجه البخارى ومسلم

التدليس: نوع من الغش، وهو من الدلس أي الظلمة، أو الدلسة أي الخديعة وهو كتمان عيب السلعة .

التغريير: ايجاد الرغبة عند المتعاقد بأفعال مموهة أو قول باطل أو إطراء موهوم .

الغش: تحسين السلعة بطرق خادعة لتظهر سلامتها مع انها معيبة .

والتدليس: قد يكون بالأقوال كالكذب فى الثمن فى
بيوع الامانات التى يشترط فيها بيان الثمن الاصلى
للسلعة . وقد يكون بالأفعال وهى كل ما يستر عيب
السلعة .

التدليس والتغريب والغش حرام، وإذا كان التدليس
مؤثرا فى اختلاف الثمن فى المعاملات، يثبت به الخيار لمن
وقع عليه شيء من ذلك ، فله ان يفسخ الصفقة ليدفع عن
نفسه الضرر الناشئ عن التدليس ويثبت حق الفسخ هنا
دون اشتراط، لأن الاصل فى البيع السلامة من العيوب،
وانتفاء التدليس .

على أنه إذا بين البائع عيب السلعة للمشتري، أو
اشترط البائع لنفسه البراءة من عيوب المبيع فإن ذلك جائز
لعدم الخداع والتدليس .

من صور التدليس : التصرية وهى حبس اللبن فى
الضرع بترك الحلب اياما عند ارادة بيع الشاة أو البقرة
ليوهم المشتري أنها غزيرة اللبن وأن ذلك عادة لها، فإذا
حلبها المشتري بعد البيع وتبين له أنها مصراة فله حق
الفسخ مع رد صاع من تمر عن اللبن الذي حصل عليه .
وقد ورد عن ابي هريرة رضى الله عنه ان النبى صلى الله
عليه وسلم قال : " لاتصروا الغنم، ومن ابتاعها فهو بخير
النظرين بعد ان يحتلبها ان رضىها امسكها وان سخطها
ردها وصاعا من تمر " رواه البخارى ومسلم .

وتنطبق هذه الصورة على كل شيء تدخل عليه عند
البيع تحسينات مؤقتة من أجل خداع المشتري، فله حق الرد
مع تقرير مقابل الانتفاع بحسب العرف والخبرة .

بيع المعيب

عن عقبة بن عامر رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " المسلم اخو المسلم، ولا يحل لمسلم إذا باع من اخيه يباع فيه عيب ان لا يبينه " . أخرجه أحمد فى مسنده والحاكم .

وعن ابن عمر رضى الله عنه قال : " مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام وقد حسنه صاحبه، فأدخل يده فيه فإذا طعام رديء، فقال : بع هذا على حدة وهذا على حدة، فمن غشنا فليس منا " أخرجه أحمد والبخاري .

المراد بالمعيب كل ما ينقص ثمن الشيء فى عادة التجار، لأنه يحصل الضرر بنقص القيمة المالية . والمرجع فى تحديد العيب ومعرفته هو الى المتعارف عليه عند أهل الخبرة بالشيء .

التعاقد على شراء شيء يقتضى توافر صفة السلامة فيه، ولو لم يشترطها المشتري، لأنها هي الأصل . وإذا علم البائع فى سلعته عيبا لم يجوز له بيعها حتى يبينه للمشتري أو يشترط لنفسه البراءة مما فيه من العيوب ليكون المشتري على بصيرة من امره فيتفحص المبيع جيدا ويكتشف ما فيه من عيوب ويسأل البائع عنها . على انه إذا باعه سلعة ولم يبين عيوبها فالبيع صحيح - رغم المخالفة الشرعية - لوجود خيار العيب .

إذا اشترط البائع لنفسه البراءة من العيوب فإن الصفقة تامة وليس للمشتري المطالبة بالفسخ ان ظهر له عيب قديم . وهذا البيع يسمى (بيع البراءة) .

إذا ظهر فى المبيع عيب وثبت انه بسبب قديم، أي قبل تسلم المشتري، فإن له خيار العيب (الحق فى الفسخ أو فى التمسك بالعقد) وله الاتفاق مع البائع للتعويض عن العيب، وليس له إجبار البائع على التعويض اذا اراد الفسخ فإن الضرر يندفع عن المشتري بتمكينه من رد المبيع المعيب.

يتمتع الرد بخيار العيب إذا طرأ على المبيع عيب جديد عند المشتري، وفي هذه الحالة ينحصر حق المشتري في الحصول على تعويض عن العيب القديم . ولا مانع من تفاهم المشتري مع البائع على الرد مع اضافة تعويض من المشتري عن العيب الجديد . ولكن هذا يتوقف على رضا البائع لأن في الرد اضرارا بالبائع، لأن المبيع خرج عن ملكه سالماً من العيب الجديد فيتعين الرجوع بالنقصان الا ان يرضى البائع أخذه بعيبه لأنه رضى بالضرر ..



التطفيف فى الكيل أو الوزن

عن ابن عباس قال النبى صلى الله عليه وسلم :
" خمس بخمس : ما نقض قوم العهد إلا سلط الله عليهم
عدوهم، ولا حكموا بغير ما أنزل الله إلا فشا فيهم الفقر،
وما ظهرت الفاحشة فيهم إلا ظهر فيهم الطاعون، وما
طففوا الكيل إلا منعوا النبات وأخذوا بالسنين، ولا منعوا
الزكاة إلا حبس الله عنهم المطر " أخرجه مالك فى
الموطأ، والبزار فى المسند .

والتطفيف هو نقص المقدار فى الكيل أو الوزن، وهى
كلمة مأخوذة من الطفيف وهو القليل، لأن من يسرق من
المكيال والميزان يقتصر على الشيء الطفيف حتى لا
يكشف .

وفى شأن التطفيف نزل قوله تعالى : (ويل للمطففين
الذين اذا اکتالوا على الناس يستوفون، واذا کالوهم أو
وزنوهم يخسرون، ألا یظن أولئک انهم مبعوثون لیوم
عظیم، یوم یقوم الناس لرب العالمین).

قال ابن عباس : هی اول سورة نزلت على رسول
الله صلى الله علیه وسلم ساعة نزل المدينة، وكان هذا
فيهم، کالوا اذا اشترؤا استوفوا بکیل راجح، فإذا باعوا
بخسوا المکیال والمیزان، فلما نزلت السورة انتھوا، فهم
أوفى الناس کیلا الى یومهم هذا . وقال أبوهريرة : نزلت
فی رجل من اهل المدينة کان له صاعان، يأخذ بأحدهما،
ويعطى بالآخر .

وقال علی بن ابی طالب رضی الله عنه : لا تلتمس
المروءة من مروءته فی رؤوس المکاییل ولا ألسنة الموازين !

إذا حصل نقص فى الكيل أو الوزن دون تعمد من
البائع فإنه يستحق المشتري تكملة ما نقص عليه وإذا كان
الشراء واقعا على صبرة (أي جملة غير معروفة المقدار)
واشترط المشتري ان مقدارها هو كذا، فظهر انها أقل أو
أكثر كانت العبرة بالمقدار الفعلى، ويعدل الثمن بالنسبة
نقصا أو زيادة .

هذا، ومن السماحة في البيع أن يرجح الكيل أو
الوزن، وذلك بتوفية المقدار المبيع ثم اضافة شيء يسير
للتأكد من التوفية .

وقد مر علي بن ابي طالب رضى الله عنه على رجل
وهو يزن الزعفران، وقد أرجح، فأكفأ الميزان (أى أفرغه)
ثم قال له : أقم الوزن بالقسط، ثم أرجح بعد ذلك ما
شئت . قال القرطبي : كأنه أمره بالتسوية أولا ليعتادها
ويفصل الواجب من النفل (أي الارجاح المرغب فيه) .

السوم على سوم الغير والبيع على بيع الغير

عن ابن عمر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يبيع بعضكم على بيع بعض حتى يتناع " .
وفى رواية : لا يبيع الرجل على بيع اخيه ، ولا يخطب على خطبة اخيه الا ان يأذن له " وفى رواية : " نهى ان يستام الرجل على سوم اخيه " .



والبيع على البيع هو ان يتراضى البائع والمشتري على ثمن السلعة ويعقدان البيع فيأتى شخص ثالث ويعرض على المشتري ان يبيعه مثلها بثمن اقل ، فيطلب المشتري فسخ الصفقة ..

والشراء على الشراء أن يعرض شخص على البائع بعد تمام الصفقة ثمنا أكثر مما باع به لكي يطلب من المشتري الفسخ ...

والسوم على السوم ان يحصل الاتفاق بين البائع
والمشتري على السلعة فيعرض مشر آخر ثنا اكثر ليأخذها
دون الذى سامها قبله .

يحرم القيام بإحدى الحالات المشار إليها، ولكن البيع
الثاني يقع صحيحا، لأن النهي ليس لأمر فى ذات المبيع،
فقد استوفى العقد ركنه وشروطه، وإنما هو لأمر خارجى،
وهو الإيذاء والضرر والافساد، وقد جاء ذكر الأخ فى
الحديث لزيادة التنفير ولائارة العطف مع عموم الحرمة فيه
وفى غيره .

يستثنى من النهى بيع المزايدة، بالمناداة على السلعة
وزيادة الناس بعضهم على بعض حتى تقف على آخر زائد
فيها فيأخذها . فهذا البيع جائز بالسنة والاجماع لأنه قائم
أصلا على التنافس ولا يفاجأ المشتري أو المساوم بذلك فلا
يتضرر .

روى انس ابن مالك ان رجلا من الانصار اتى النبي
صلى الله عليه وسلم فشكا إليه الحاجة فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم : ما عندك شيء ؟؟ فأتاه مجلس (بساط)
وقدح، فقال النبي صلى الله من يشتري هذا ؟ فقال رجل :
أنا آخذهما بدرهم، قال : من يزيد على درهم؟ فسكت
القوم، فقال : من يزيد على درهم؟ فقال : رجل أنا
أخذهما بدرهمين، قال : هما لك . ثم أمره أن يشتري
قدوما يحتطب ويبيع ...

ويدل هذا الحديث على مشروعية بيع الزائدة، في
حالة خلوه من التلاعب . كما يدل على دور ولى الامر فى
منع التسول وإيجاد فرص العمل لمعالجة البطالة .

المماطلة والتفليس الكيدي

عن ابي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مظل الغنى ظلم، يحل عرضه وعقوبته " وفي رواية " لي الواجد ظلم " اخرجه البخارى وابوداود والنسائى .

والمماطلة : التسويف وتأخير سداد الدين .

يدل هذا الحديث على تحريم المماطلة بالحقوق التى يحين موعد أدائها مع المقدرة والملاءة . وهذا موجب لللائم، ويستحق المماطل العقوبة المعنوية بإغلاظ القول له والتنديد به والتحذير منه، وكذلك العقوبة الزاجرة له عن فعله . كما يحق للدائن ملازمته الى ان يحصل على مستحقاته.

إذا ثبت أن المدين الماثل موسر وقد أخفى أمواله
عن دائئه فإنه يحق للمدين رفع امره الى القضاء لاتخاذ
الوسائل الكفيلة باستخلاص الحق منه، ومن ذلك حبسه
ومضايقته الى ان يخرج الأموال التي اخفاها .

وإذا عثر القاضى على موجودات للمدين الماثل
فإنه يبيعها جبرا عنه ويقضى منها ديونه، سواء كان السبب
المماثلة أو بسبب التفليس كما وقع فى عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم حيث باع على معاذ رضى الله عنه
ماله - حين أفلس - وقضى ديونه . وإذا لم تكف أموال
المدين عند الإفلاس لسداد جميع ديونه فإنها توزع على
الدائنين بنسبة ديونهم وهذه الطريقة تسمى قسمة
الغرماء .

وقد حثت الآيات والأحاديث على المبادرة لأداء
الأمانات والحقوق قال الله تعالى (ان الله يأمركم ان
تؤدوا الامانات الى اهلها) . وقال ايضا : (فإن أمن
بعضكم بعضا فليؤد الذي أوتمن اماتته وليتق الله ربه) .
وقال صلى الله عليه وسلم " على اليد ما اخذت حتى
تؤديه " وروى ابو هريرة رضى الله عنه ان النبى صلى الله
عليه وسلم قال : " من اخذ اموال الناس يريد اداها أدى
الله عنه، ومن اخذها يريد إتلافها أتلفه الله) . اخرجه
البخارى . وقال صلى الله عليه وسلم " إن خيركم
احسنكم قضاء " اخرجه البخارى ومسلم .

التحايل

فى زكاة التجارة وغيرها

الزكاة ركن من اركان الاسلام، وقد قرنها الله تعالى بالصلاة للدلالة على عدم سقوطها بعد وجوبها وهي ايضا جزء من نظام الاسلام المالى والاجتماعى، وقد فرضها الله تعالى فى اموال الاغنياء وجعلها حقا معلوما لمستحقيها، ولا تبرأ ذمة الزكى حتى يؤديها اليهم أو الى من يقوم بجمعها لمصلحتهم من اولياء الأمور أو غيرهم من المبادرين لذلك.

وقد وردت فى التحذير من منع الزكاة نصوص كثيرة تبين العذاب الاخرى لمانعيها، والمصائب الدنيوية التى تحمل بالمجتمع الذى يهمل أمرها، والتعزير من ولي الأمر لمن لا يدفعها طوعا بمضاعفتها عليه، وكذلك قتال الجماعة التى تتمرد عن اداؤها إذا كانت لها منعة وقوة .

وكما يحرم منع الزكاة يحرم الاحتيال لاسقاطها بعد وجوبها شرعا . سواء كان ذلك بتبديل أجناسها أو هبة ماله لزوجته أو لأحد اولاده عند قرب الحول ليأتي الحول ولا زكاة عليه ثم يسترجع المال.

وبعض ذوى النفوس الضعيفة يحتال بتخبئة مقدار الزكاة من نقود او ذهب فى كيس من الطعام ويعطيه للفقير ثم يشتريه منه بثمن بخس، ويقنع نفسه بأنه أخرج ما عليه من الزكاة بهذه الحيلة وقد نسى أنه يخادع ربه (ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله الا قليلا) سورة النساء الآية ١٤٢ .

وبعضهم يشترط على الفقير أن يعيد اليه مقدار الزكاة (الكامل) نظير اعطائه شيئا يسيرا منه، وهذا الشرط لا يصح شرعا، وللفقير مخالفته، ولوالتزم به الفقير تحت وطأة الحاجة فإن اخراج الزكاة لا يجزئ الا بما وصل للفقير فعلا .

قال الامام أبو يوسف صاحب ابى حنيفة: لا يحل
لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة، ولا اخراجها
من ملكه الى ملك جماعة غيره ليفرقها بذلك فتبطل عنه
الصدقة بأن يصير لكل واحد منهم من الابل والبقر والغنم
ما لا تجب فيه الصدقة، ويحتال فى ابطال الصدقة بوجه ولا
سبب .

وقد أشار ابن قدامة الى قصة اصحاب الجنة (فى
سورة ن) حيث عاقبهم الله تعالى لفرارهم من الصدقة .
وأن من يحتال لابطال الزكاة يقصد اسقاط نصيب من
انعقد سبب استحقاقه وهم الفقراء والمساكين فلا يسقط
حقهم، لأن من يقصد قصدا فاسدا يعاقب بنقيض قصده .
ولذلك لا تبرأ ذمة من يحتال لاسقاط الزكاة، ويظل مطالبا
بها سواء من قبل ولى الأمر القائم بجمعها أو بالنسبة
للمحاسب فى الآخرة .

فهرس المحتويات

الصفحة

المقدمة ٥

١- الجهالة

الجهالة ١١

بيع ما ليس عند الانسان ١٤

بيعتان في بيعه ١٧

البيع بالشرط ٢٠

بيع الشيا ٢٢

التوثيق ٢٤

٢- الغرر

الغرر ٢٩

بيع المنابذة والملابسة والحصاة ٣٢

البيع قبل القبض ٣٥

بيع الذهب والفضة والعملات بأجل ٣٨

٤١.....	بيع الكالى الكالى
٤٤.....	بيع الثمار قبل صلاحها
٣-	الربا والكسب الخيىث

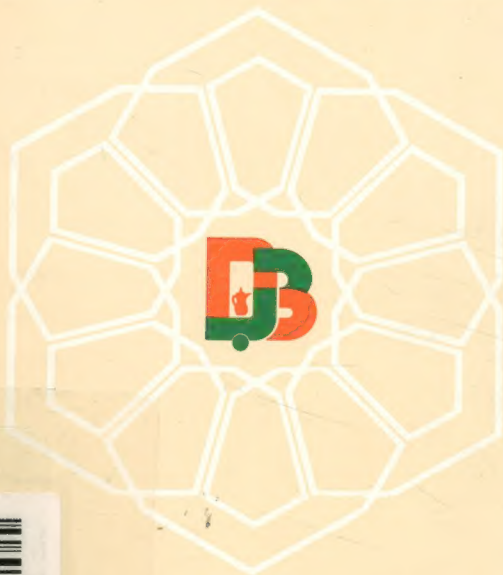
٤٩.....	الربا
٥٣.....	بيع العينة
٥٦.....	بيع المحرمات أو وسائلها
٥٩.....	كسب المال بالمقامرة (الميسر)
٦٢.....	الرشوة
٦٥.....	البيع وقت الجمعة

٤- الغبن

٧١.....	الغبن الاستغلالى
٧٤.....	تلقى الركبان
٧٦.....	بيع الحاضر للبادى
٧٨.....	النجش
٨٠.....	مخالفة التسعير
٨٣.....	الاحتكار

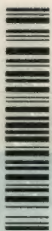
٥- التدليس

- ٨٧..... التدليس والتغير والغش
- ٩٠..... بيع المعيب
- ٩٣..... التطفيف في الكيل أو الوزن
- البيع على بيع الغير
- ٩٦..... والسوم على سوم الغير
- ٩٩..... الماطلة والتفليس الكيدى
- ١٠٢..... التحايل فى زكاة التجارة وغيرها



دله البركة

Bibliotheca Alexandrina



1167219

إدارة التطوير والبحوث

جدة ص. ب: ٢٦١٨ الرمز ٢١٤٦١

تليفون: ٦٧١٠٠٠٠ / ٦٦٩٤١٠٠ فاكس: ٦٦٩٤٣٢٤